العدد (1941) السنة الثامنة - الجمعة (22) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

رئيس الوزراء يبحث مع أردوغان تعزيز التعاون الثنائي

جولة المالكي الإقليمية تنتهي في أنقرة .. ومستشاره يؤكد: الزيارة لتصحيح صورة العراق المشوهة

متابعة/ المدى

وصل إلى أنقرة أمس الخميس رئيس الوزراء نوري المالكي في زيارة قصيرة إلى تركيا هي الأخيرة في جولة إلى المنطقة قادته إلى الأردن وسوريا ومصر وإيران لبحث علاقات بلاده والبحث في مستجدات العملية السياسية الجارية في البلاد.

ويجري المالكي في انقرة مباحثات مع الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لبحث العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وآخر التطورات على الساحة السياسية العراقية وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل الحكومة المقبلة.

ويضم الوفد المرافق للمالكي المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ وعضو ائتلاف دولة القانون والمستشار السياسي لرئيس الوزراء صادق الركابي ووزير التربية وعضو ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي ووزير التخطيط علي بابان والقيادي في التيار الصدري بهاء الأعرجي.

وعادة ما تؤكد تركيا أنها لا تتدخل في الشؤون العراقية وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الكتل العراقية وتدعو لحكومة تمثل جميع مكونات الشعب العراقي.

وفي هذا السياق، قال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء إن الزيارات الأخيرة لرئيس الوزراء لعدد من الدول العربية والمجاورة جاء بعضها بناء على دعوات قديمة، مبينا ان المالكي له رأي واضح برفض أي تدخل خارجي في الشأن العراقي.

وأوضح علي الموسوي في تصريحات صحفية أن "الزيارات الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء جاء بعضها بناء على دعوات قديمة"، مشيرا إلى أن "الهدف الرئيس من هذه الزيارات هو توثيق التعاون الثنائي بين العراق وهذه الدول وتوضيح بعض الأمور التي وصلت إلى هذه الدول ربما بشكل مشوه".

وأضاف الموسوي أن "الحفاوة التي استقبل بها المالكي من قبل تلك الدول لم تخلُ من مغزى سياسي الأمر الذي ظهر من خلال تشكيلة الوفود التي رافقته وشملت كلا من وزراء الخارجية والتجارة والنفط"، مؤكدا أن "المالكي يهدف أيضا من خلال هذه الزيارات إلى تحقيق مصالح العراق من دون النظر إلى الإشكالات الأخرى المتمثلة بالرفض والقبول".

وأشار المستشار الإعلامي إلى أن "لدى المالكي رأيا واضحا برفض أي تدخل خارجي في الشأن العراقي وفي قضية تشكيل الحكومة"، مشددا في الوقت نفسه "على أهمية كسب ثقة الجميع وعدم خسارة أي دولة، لان كسب ثقة أي دولة يعد كسبا للعراق".

وكان رئيس الوزراء قد وصل مساء الثلاثاء الماضي إلى العاصمة المصرية القاهرة في زيارة رسمية هي الرابعة خلال أسبوع، حيث التقى كلاً من الرئيس المصري حسني مبارك ونظيره المصري احمد نظيف والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، واكد في مؤتمر صحفي مع موسى ان زيارته الحالية إلى مصر تهدف إلى تطوير العلاقات بين بغداد والقاهرة فضلاً عن اطلاع الجامعة العربية على آخر التطورات السياسية في البلاد.

يذكر أن المالكي كان قد زار إيران، الاثنين الماضي، في زيارة رسمية هي الثالثة خلال أسبوع على رأس وفد ضم القيادي في التيار الصدري قصي السهيل والقيادي في تيار الإصلاح الوطني فالح الفياض والأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري، ووزير التربية والقيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق خضير الخزاعي والقيادي في ائتلاف دولة القانون وحزب الدعوة الإسلامي حسن السنيد، فضلا عن السفير الإيراني في العراق حسن دانائي فر، والتقى خلالها الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي ووزير الخارجية منوشهر متكي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. كما زار المالكي العاصمة الأردنية عمان على رأس وفد ضم عدداً من الوزراء والشخصيات السياسية بينهم وزير الخارجية هوشيار زيباري والدفاع عبد القادر العبيدي والتجارة وكالة صفاء الدين الصافي ووزير الدولة لشؤون الأهوار حسن الساري، فضلاً عن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ ورئيس كتلة الأحرار نصار الربيعي.

يذكر أن المالكي زار أيضاً العاصمة السورية دمشق، الأربعاء الماضي، والتقى بنظيره السوري أحمد ناجي العطري بدمشق، بعد اجتماعه بالرئيس السوري بشار الأسد، فيما وقع وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني مع نظيره السوري سفيان علاوي اتفاقية اقتصادية لمد أنابيب نفط جديدة إلى دمشق.

سطو المصارف يمول التنظيم وقائد فيه يكشف عن راتبه: ١٣٠٠ دولار

إرهابيون معتقلون: انضممنا للقاعدة للحصول على المال

شرطة الموصل تفكك شبكة إرهابية تبتز التجار ورجال الأعمال

متابعة/ المدى

في الوقت الذي أكد فيه وكيل وزارة الداخلية إن التحقيقات التي تجريها الوزارة حول أعمال السطو المسلح الأخيرة تشير إلى أنها تنفذ لتمويل عمليات تنظيم القاعدة، أعلنت الشرطة في محافظة نينوى الأسبوع الماضي عن اعتقال ١٨ شخصا يشتبه بانتمائهم إلى عصابة تقوم بابتزاز المواطنين وسلب أموالهم بدعوى أنهم يقومون بحماية المناطق التجارية في مدينة الموصل من الإرهابيين.

وكان أكثر من ٤٠ تاجرا في المدينة قد تقدموا بشكاوى إلى القوات الأمنية العراقية قالوا فيها إن أشخاصا مجهولين طالبوهم بدفع أموال مقابل عدم تعرض محالهم إلى التدمير والسرقة.

وقال المقدم فاضل الربيعي، من قيادة عمليات نينوى، "لقد سلبت هذه العصابة مبالغ كبيرة من أكثر من ٤٠ تاجرا. لقد سلبوا ثلاثة ملايين دينار من كل شخص من اجل تمويل أعمالهم المسلحة. وقد هددوا التجار بالقتل في حال إبلاغهم قوات الأمن أو تقديم شكوى ضدهم".

وأوضح الربيعي أن قوة من الاستخبارات العراقية قامت بمتابعة المشتبه بهم وجمعت معلومات كافية أدت إلى اعتقالهم في مداهمة قامت بها القوات العراقية يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول، في منزلين متجاورين في مدينة الموصل.

وقال الربيعي "تم مصادرة أكثر من ٢٤٥ مليون دينار عراقي وجدت مع المجرمين وسيتم إعادتها إلى الأشخاص الذين تم ابتزازهم. كما تمت مصادرة متفجرات وأسلحة وقذائف صاروخية متنوعة وجدت بحوزة المجرمين خلال العملية الأمنية".

وقد قامت القوة الأمنية التي اقتحمت المنزلين باقتياد المعتقلين إلى مقر الفرقة الثانية للجيش العراقي لإجراء التحقيقات الأولية معهم، قبل عرضهم على القضاء العراقي.

واتهم الرائد نعمة العدلي، ضابط في مكتب التحقيقات الوطني في وزارة الداخلية، جماعات إرهابية بابتزاز المواطنين العراقيين للحصول على أموال لتمويل عملياتهم المسلحة.

وقال العدلي في حديث لموطني "إن نجاح القوات العراقية في تجفيف منابع الإرهاب والقضاء على الممولين الداخليين للجماعات المسلحة أصاب الإرهابيين بالفقر والحاجة الكبيرة للمال من اجل مواصلة عملية تجنيد الانتحاريين وشراء الأسلحة والمتفجرات. وهو ما دفعهم في الفترة الأخيرة إلى شن هجمات على مصارف ومحال تجارية للحصول على المال".

وأوضح العدلي "إن سرقة منازل المواطنين ومحالهم التجارية أو ابتزازهم تعتبر الصفحة الأحدث في جرائم الإرهابيين. واثبتوا أنهم على استعداد لقتل وتخريب إي شيء للحصول على أهدافهم غير المشروعة".

وأكد العدلي أن التحقيقات الأولية قادت قوات الأمن إلى معلومات مهمة عن مصادر تمويل الإرهاب في المحافظة ومدينة الموصل بشكل خاص.

وقال المحامي كريم نواف، من دائرة المحقق الجنائي في مدينة الموصل، في اتصال هاتفي مع مراسل موطني، "ما يقوم به الإرهابيون هو محاولات أشخاص يائسين للحصول على المال من اجل استمرار وجودهم وتنفيذ عملياتهم. لكن شجاعة المواطنين ورفضهم لذلك أسهم في نجاح المهمة والقبض على المجرمين".

من جانبه، قال وكيل وزارة الداخلية إن التحقيقات التي تجريها الوزارة حول أعمال السطو المسلح الأخيرة تشير إلى أنها تنفذ لتمويل عمليات تنظيم القاعدة، فيما اتفق محللان استراتيجيان مع رؤى الوكيل، معتبرين أن السطو المسلح جريمة منظمة تهدف لاستمرار الدعم المالي المقدم للتنظيم.

يأتي هذا في أعقاب تكرر الهجمات على المصارف ومحال الصاغة والصيرفة، إذ شهد السوق الرئيس في قضاء المقدادية التابع لمحافظة ديالى، عملية سطو على محل للمصوغات الذهبية والمجوهرات فجر الثلاثاء ما أسفر عن سرقة ٧٥ مليون دينار فضلا عن محتويات المحل.

كما شهد شارع الرشيد وسط بغداد عصر الاثنين عملية سطو مسلح على شركة الوركاء للصيرفة ما أسفر عن مقتل زبونين وثلاثة من العاملين فيه، فضلا عن جرح شخصين كانا قرب المحل.

وأوضح وكيل وزير الداخلية اللواء حسين كمال إن عمليات السطو هي "لتمويل القاعدة والمجاميع المسلحة بعد أن قل تمويلها وانخفض، ما جعلها تلجأ إلى هذه الوسائل مثل سرقة محال الذهب والصيرفة".

وبين أن تحليله جاء "عبر نتائج التحقيقات التي تمت مع بعض المجرمين الذين القي القبض عليهم من عناصر القاعدة أو المجاميع المسلحة واعترافاتهم وليس الأمر تخمينا".

وأضاف كمال أن الجريمة المنظمة "موجودة، وهناك غسيل للأموال وتحويل الأموال لدعم الإرهاب وأمور أخرى، لكن في هذه المرحلة ظهرت نتائج التحقيقات ببعض البنوك التي سرقت بأن العمليات لتمويل الإرهاب الذي تقوم به القاعدة".

وعن احتمال تورط بعض منتسبي الأجهزة الأمنية في عمليات السطو، قال وكيل وزير الداخلية "هناك اختراقات وهناك اشخاص تم اعتقالهم من وزارتي الداخلية والدفاع لديهم علاقات بالنشاطات الإرهابية".

وتابع أن وزارته "سرحت إلى الآن ٦٥ ألف شخص كانت عليهم قيود ومحكوميات، وأن عمليات التطهير مستمرة وسوف تستمر إلى أن يتم التأكد من خلفيات كل العاملين في الداخلية".

من جهته، قال المحلل الاستراتيجي علي الحيدري إن "عمليات السطو، ثلاثة أنواع منها جريمة منظمة لأغراض السطو، وأخرى تقوم بها القاعدة لتمويل نفسها، ومنها عمليات تقوم بها عصابات تعمل لصالح مخابرات دولية، وهذه العمليات تصب بمجرى واحد وهو استهداف الملف الأمني وخلق قلقا كبيرا لدى المواطنين".

وأوضح الحيدري أن "عمليات السطو ليست بالجديدة، حتى في عام ١٩٩٩ قتل بعض الصاغة في منطقة البياع في بغداد، كما أن بعض أفراد هذه العصابات انظموا إلى الأجهزة الأمنية ولديهم تراخيص بحمل السلاح ويمكنهم المرور من نقاط التفتيش ما يسهل عليهم القيام بهكذا عمليات للسطو".

وأضاف أن "التمويل الخارجي للقاعدة لم يتوقف، لكنها تقوم بهذه الأعمال للحصول على أموال خاصة لأعضائها، إذ أن الأموال الخارجية تأتي مقسمة مخصصة، منها لشراء العجلات، ومنها لدعم مقاتليها وعوائلهم، فما يأتي من الخارج محدود، كما أن طرق وصول التمويل إلى العراق قد تغيرت".

واعتبر الحيدري أن "نقاط التفتيش مقصرة في أدائها، ويجب إعادة التدقيق في استمارات المنتسبين للقوات العسكرية، كما يجب اعادة النواظير الليلية التي كانت تحمي المناطق بعد احداث ٢٠٠٣ وعلى المجالس البلدية دعم هذه التجربة من خلال أشخاص مخلصين للبلد على أن يتوزعوا على المناطق لحمايتها".

أما المحلل الاستراتيجي جمعة عبد الله مطلك، فقال إن الدوافع والمحفزات لعمليات السطو "تختلف باختلاف القوى التي تقوم بها فهي تتراوح من جريمة سياسية تقوم بها القاعدة لتمويل نفسها وبين جريمة جناية منظمة غير المرتبطة بالقاعدة أو بأي منظمة أخرى".

وبين أن "تنظيم القاعدة ليس الوحيد الذي يمول نفسه عن طريق السطو، بل أن هناك منظمات غير معروفة تقوم بالسطو، وأصبحت القاعدة هي الشماعة لها وواجهة إعلامية". وأضاف مطلك أن "الوجهة الجنائية المحض لعصابات السرقة هي موجودة وربما الغالبة وليست القاعدة لوحدها، ومع الأسف تدربت هذه العصابات خلال السنوات الماضية على الوصول إلى أهدافها من خلال التمويه أو حتى ارتكاب جرائم قتل".

وألمح مطلك إلى أن "عدم مساعدة المواطن للأجهزة الأمنية يساعد العصابات على القيام بالسطو، إذ أن المواطن لا يساعد المسروق أو المقتول ولا يقوم بإخبار الجهات الأمنية عنه، ما يساعد على القيام بهكذا نوع من الجرائم، كما أن البطالة والقهر الاجتماعي وتقصير الأجهزة الأمنية كلها أسباب لظهور السطو".

وتابع أن "عددا من أفراد العصابات منتسبون أمنيون، والتحقيقات هي التي كشفت ذلك، وهم يخترقون البطن الرخو للمعلومات وتحديد موعد تنفيذ عملياتهم"، مبينا أنه "لمواجهة السطو يجب أن نمتلك أجهزة أمنية محترفة غير خاضعة للمحاصصة الطائفية الحزبية السياسية، والترشيح للكفاءات الأمنية يجب أن تكون خارج الأحزاب".وفي مقابلة أجرتها صحيفة واشنطن بوست الأميركية مع قائد سابق في تنظيم القاعدة في العراق الملقب بأبو نوال والمعتقل في قاعدة عسكرية عراقية، قال إنه "لم ينضم إلى جماعات الإرهاب بهدف قتل الأميركيين أو تشكيل خلافة إسلامية، وإنما لأغراض مالية".

أبو نوال الذي كان يتلقى ما يقارب ١٣٠٠ دولار شهريا لعمله مسؤولا ماليا في دولة العراق الإسلامية فرع الموصل، قال في مكالمة هاتفية مع الصحيفة "كنت عاطلا عن العمل وفي حاجة ماسة إلى المال. فكيف لي أن أعيل عائلتي؟"

من جانبهم قال قادة عسكريون أميركيون إن المال لدى "الإرهابيين" في البلاد بات الدافع الأقوى من المبدأ الفكري، وإن عددا متناميا من خلايا الإرهاب التي تكافح من أجل ضم مجندين جدد تحولت إلى عصابات تقوم بعمليات ابتزاز للأموال.

ولمواجهة تلك الخلايا، أطلق المسؤولون العسكريون الأميركيون حملة كبيرة لتعطيل شبكات تمويل القاعدة في العراق، ونشر دعاية إعلامية تصور قادتها بأنهم سفاحون جشعون، في خطوة وصفها المسؤولون بأنها عامل أساسي في نجاحهم الأخير بتحطيمهم.

ففي الموصل قام المسؤولون الأميركيون، بحسب الصحيفة، بإنفاق المال لإنعاش الاقتصاد العراقي من أجل الحد من البطالة المتزايدة التي قد تدفع العراقيين إلى الانضمام إلى القاعدة.

وأشار أبو نوال إلى أن "معظم الأموال كانت تأتي من مصادر مختلفة، فمنها ما جاء من دول الجوار ومنها ما كان ثمرة عمليات الخطف والمطالبة بالفدية" التي كانت تصل للشخص الواحد ٥٠ ألف دولار، ولكنه نفى المزاعم الأميركية التي تقضي بأن هجمات المتمردين تراجعت قائلا "ما زلنا نملك المال".

موقف التخطيط يظهر الأسبوع المقبل ومخاوف من تواصل الجدل

الحكومة تستبعد إلغاء "القومية" من التعداد ..

كردستان: الحذف يعني عدم المشاركة

متابعة/ المدى

يستبعد الأمين العام لمجلس الوزراء إزالة حقل القومية من استمارة التعداد السكاني على اعتبار أنها فقرة قانونية لا يمكن التلاعب بها، فيما أكد الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية أنه لا يزال يدرس موضوع إزالة الفقرة من عدمه وسط استياء كردستاني من "تسييس" العملية.

وفي تقرير لوكالة اكانيوز، قال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق إن "الحكومة العراقية لا تفكر حالياً في تغيير أي بند وارد في الاستمارة الخاصة بالتعداد السكاني، وبالتحديد الفقرة التي تشير إلى القومية كون ذلك ينص عليه الدستور والقانون العراقي". وأوضح أن "التعامل مع التعداد السكاني لابد أن يكون على أسس المهنية ومعرفة حاجة العراق إلى ضرورة تحديد الأرقام الدقيقة لأعداد السكان، كي تتمكن الحكومات المقبلة من تطوير الاقتصاد وفق قاعدة بيانات دقيقة وحديثة".

وبيّن العلاق أن "جهاز الإحصاء السكاني في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي يبذل جهودا لإنجاح عملية التعداد السكاني بدون إحراج أية كتلة سياسية"، حسب قوله.

وكان وزير التخطيط علي بابان قد أعلن قبل ثلاثة أيام لعدد من وسائل الإعلام أن وزارته تسعى إلى حذف فقرة القومية من استمارة التعداد السكاني.

وعلى خلفية تصريح بابان أعلن وزير التخطيط ورئيس اللجنة العليا للإحصاء العام للسكان في إقليم كردستان علي سندي عن رفضه إلغاء الفقرة الخاصة بالقومية من استمارة التعداد.

وأكد سندي أن إلغاءها يتعارض مع القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨، وبالأخص الفصل الأول الذي تنص المادة الأولى منه على أن عملية تعداد السكان عملية اجتماعية، وتربوية، واقتصادية، وتجمع من خلالها الأحوال الصحية، والثقافية، والدينية، والقومية.

بدوره، قال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط مهدي العلاق إن "موقف وزارته من إلغاء فقرة القومية الواردة بورقة التعداد السكاني من عدمه سيتضح الأسبوع المقبل".

وأوضح العلاق أن "أي موقف رسمي بخصوص حذف حقل القومية من ورقة التعداد السكاني لم يتخذ لغاية الآن".

وقررت الحكومة إجراء التعداد السكاني في الخامس من كانون الأول المقبل، بدلا من الموعد الذي كان محددا له في ٢٤ من تشرين الأول الجاري، بعد أن أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في وقت سابق أنها استكملت جميع الإجراءات اللازمة لإجراء التعداد السكاني.

ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث، ولم يعترف به أصلا.

وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويتوقع ان يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣١ مليونا، حسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

وكان علي بابان وزير التخطيط قد أشار في تصريح لإذاعة العراق الحر أن الوزارة تتجه نحو شطب حقل القومية من استمارة التعداد السكاني لتلافي الخلافات والتجاذبات في المناطق المتنازع عليها.

وأعلن وزير التخطيط في حكومة الإقليم انه لا مشاركة في التعداد في حال نفذ وزير التخطيط العراقي مقترحه. وأضاف: وهذا لا يخص الإقليم فقط وإنما يخص التركمان والأقليات.

وأوضح وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل أن ما يقترحه وزير التخطيط مخالف للدستور، والتشريعات العراقية، مشددا على أن حكومة الإقليم ترفض هذا الإجراء. وتابع قوله: اننا نعلن على الملأ أن وزير التخطيط في بغداد يخالف القانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨ لان المادة الأولى منه تنص على أن عملية تعداد السكان هي عملية تربوية، صحية، وتجمع من خلالها الأحوال الصحية والثقافية والدينية والقومية.

وأوضح وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان أن مقترح وزير التخطيط العراقي بشطب حقل القومية يعني تسييس عملية التعداد السكاني، مضيفا أن شطب حقل القومية من استمارة التعداد السكاني سيضر بجميع القوميات في العراق وهي لا تخدم أي قومية بل مضرة للجميع وبتصورنا أن الهدف منه تعطيل عملية التعداد.